Document: EB 2008/93/INF.3
Date: 12 March 2008
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جمهورية مالي

تنفيذ الدورة الثانية لبرنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل بموجب الآلية الإقراضية المرنة

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والتسعون
روما، 24–25 أبريل/نيسان 2008

للعلم

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Léopold Sarr
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2126 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.sarr@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تنفيذ الدورة الثانية لبرنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل بموجب الآلية الإقراضية المرنة

أولاً – المقدمة

1- وافق المجلس التنفيذي على إنشاء الآلية الإقراضية المرنة في دورته السادسة والأربعين في سبتمبر/أيلول عام 1998. ويختلف القرض الممنوح بموجب الآلية الإقراضية المرنة عن القرض المعياري من حيث أنه يحظى بفترة سداد أطول للسماح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتميز بعملية تصميم مستمرة ومتغيرة من خلال تنفيذ دورات واضحة تمتد من ثلاث إلى أربع سنوات، وشروط مسبقة معرفة بوضوح أو ما يسمى بـــ "المحفزات" لتسهيل عملية الانتقال إلى الدورات اللاحقة.

2- تنص الفقرة 13 من التقرير الخاص بإنشاء الآلية الإقراضية المرنة (EB/89/64/R.9/Rev.1) على ما يلي: "فيما يتعلق بكل آلية إقراضية ستقرر إدارة الصندوق، قبل نهاية كل دورة، ما إذا كانت ستستمر أو تلغي أو ترجئ الدورات التالية. وستحيط الإدارة المجلس التنفيذي علما بقرارها. وستبين الوثيقة التي ستعرض على المجلس الدروس المستفادة من الدورات الأولية وإدماجها في الدورات التالية ومدى بلوغ الأهداف المادية والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية والوفاء بالشروط المنصوص عليها واتفاقيات القروض."

3- بالتالي، تم رفع مذكرة إعلامية (EB 2002/77/INF.3) إلى المجلس خلال دورته السابعة والسبعين المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول عام 2002 لبيان التقدم المحرز في برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل فيما يتعلق بتحقيق محفزات الدورة الأولى. واستنتج التقرير بأنه قد تم تحقيق جميع المحفزات مما يسمح بالمضي إلى الدورة الثانية.

4- تعرض المذكرة الإعلامية التقدم المحرز في مجال تحقيق محفزات الدورة الثانية من برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل. واستمد محتوى التقرير من عدد من المصادر هي: التقارير المرحلية لوحدة تنسيق البرنامج؛ وتقارير الإشراف التي يتم إعدادها داخلياً ومن قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باعتباره المؤسسة المتعاونة؛ وتقرير بعثة الاستعراض ما بين الدورات التي قام بها الصندوق بمشاركة حكومة مالي من ديسمبر/كانون الأول عام 2006 إلى يونيو/حزيران عام 2007؛ وتقييم البرنامج القطري الذي أجراه مكتب التقييم في الصندوق في عام 2007. وبالإضافة إلى الموظفين الحكوميين وأصحاب الشأن المعنيين والمنظمات الأهلية، ضم التقييم أعضاء من شعبة أفريقيا الغربية والوسطى ومن مكتب المستشار العام ومن مكتب المراقب المالي بالإضافة إلى فريق من الخبراء المستقلين.

ثانياً – الخلفية

5- وافق المجلس التنفيذي على تمويل برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل بموجب الآلية الإقراضية المرنة في ديسمبر/كانون الأول عام 1998 ودخل حيز التنفيذ في أكتوبر/تشرين الأول عام 1999. ومدة

القرض عشر سنوات مقسمة إلى ثلاث دورات منفصلة، الأولى لثلاث سنوات والثانية لأربع سنوات والثالثة لثلاث سنوات. ويتمثل الهدف الكلي للبرنامج في الحد من انتشار الفقر الريفي بين الأسر الريفية في منطقة الساحل من خلال زيادة الدخل وتحسين الظروف المعيشية.

6- تمثلت أهداف الدورة الأولى بما يلي: (1) إنشاء المؤسسات والآليات والإجراءات لتنفيذ وإدارة البرنامج؛ و(2) تنفيذ الأنشطة الاستثمارية لصالح المجموعات المستهدفة. وبالتالي كانت أهداف الدورة الثانية: (1) البناء المؤسسي و(2) توسيع انتشار الأنشطة إلى كامل منطقة البرنامج. وأخيراً، ستضع الدورة الثالثة حجر الأساس للجدوى المؤسسية والمالية للرابطات الرأسية ومنظمات المزارعين والمنظمات الأهلية من خلال بناء قدراتها على إدارة الأنشطة بفعالية واستدامة، وتشجيع مساهمتها في عملية التنمية المحلية.

ثالثاً – انجازات البرنامج خلال الدورة الثانية

7- بدأت الدورة الثانية لبرنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل في أبريل/نيسان عام 2003. وفيما يلي النتائج الرئيسية للمكونات الخمسة المنفذة.

الدعم الإنمائي للقرى

8- **بناء القدرات لأغراض التعليم والاتصالات.** نفذت الدورة الثانية بنجاح استراتيجية للمعلومات والتعليم والاتصالات دعمت احتياجات المنظمات الأهلية وأشركت المجموعات المعرضة للخطر في التنمية المحلية وفي المشروعات الصغرى وفي إدارة الاستثمارات. واستندت هذه الاستراتيجية إلى ما يلي: (1) إعلام الجهات الفاعلة عن أنشطة البرنامج والفرص التي يوفرها؛ (2) دعم المجتمعات القروية من خلال المسوحات التشاركية من أجل تحديد احتياجاتها وترتيب أولوياتها؛ (3) دعم صياغة المشروعات القروية الصغرى بتركيز خاص على الاحتياجات المحددة لأكثر المجموعات عرضة للخطر.

9- نفذ البرنامج حملات إعلامية واسعة النطاق – بما في ذلك من خلال التلفزيون والإذاعة والاجتماعات والمنشورات والكتيبات والقمصان القطنية والقبعات الخ، واستهدف السكان المحليين وموفري الخدمات المحليين ووكالة الاستثمار في الحكومة المحلية الوطنية في مالي وأصحاب الشأن المعنيين الآخرين – بهدف تشجيع تأسيس المشروعات الصغرى الجديدة التي تضم النساء والشباب. وبفضل هذه الاستراتيجية ارتفع معدل المشروعات الصغرى الجديدة التي تضم النساء والشباب من 16.5 في المائة في عام 2003 إلى 35.7 في المائة في عام 2005. إضافة إلى ذلك، تم تعليم مشغلي المشروعات الصغرى القراءة والكتابة بينما تم تدريب الآخرين في المجالات التقنية والإدارية.

10- **التنمية المحلية.** نفذ البرنامج مشروعات صغرى مجتمعية ومشروعات صغرى إنتاجية (الري والأنشطة الصغيرة المولدة للدخل) والمشروعات الصغرى البيئية (حماية وتجديد الموارد الطبيعية) بهدف تحسين وصول المجموعة المستهدفة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وزيادة دخولها وتشجيع إدارة الموارد الطبيعية المستدامة. وعند نهاية الدورة الثانية كان قد نفذ حوالي 269 مشروعاً صغرياً مما يعادل حوالي 75 في المائة من التوقعات. ونتيجة لذلك استطاع المزارعون تثبيت مستويات إنتاج الغذاء وازدادت الدخول الأسرية بشكل ملحوظ. ولعبت المشروعات الصغرى المجتمعية، مثل إنشاء المرافق التخزينية،

دوراً هاماً أيضاً في زيادة الدخول والأمن الغذائي حيث أنها سمحت للمجتمعات بتخزين الفوائض وبيعها أثناء فترات نقص الغذاء بأسعار مضبوطة.

11- **إدارة الموارد الطبيعية.** خلال دورته الثانية، نظم برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل حلقات العمل التي تزيد الوعي بقضايا إدارة الموارد الطبيعية ونفذت أنشطة مختلفة مثل إعادة تشجير الغابات وإنشاء الصادات الهوائية لحماية الأراضي المنخفضة وحدائق الخضار وإنشاء السدود لحماية القرى. والأهم من ذلك، وبفضل منحة من مرفق البيئة العالمية بقيمة 6 ملايين دولار أمريكي سيتم تعزيز أنشطة برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل في موبتي خلال الدورة الثالثة للبرنامج حيث سيتم البدء أيضاً بالعمل على التنوع البيولوجي.

الخدمات المالية اللامركزية

12- يتمثل هدف هذا المكون في تسهيل وصول سكان الريف إلى الخدمات المالية المواءمة لاحتياجاتهم. وعلى الرغم من القدرة الكامنة الاقتصادية المحدودة للغاية للخدمات المالية اللامركزية المجدية في منطقة البرنامج إلا أن الصندوق وحكومة مالي قد اتفقا على دعم إدخال شبكة تمويل صغري باعتبارها إجراء هاماً للحد من الفقر. وكانت النتائج مذهلة حيث تجاوزت معدلات الإيداع والائتمان في منطقتي سان ونارا التوقعات إلى حد كبير بحيث بلغت الزيادة عن التوقعات 284 في المائة و273 في المائة على التوالي. وتم تحقيق الهدف الكلي لإنشاء الروابط الجديدة للائتمان/الادخار بمعدل 88 في المائة. إضافة إلى ذلك، قدمت الروابط الائتمانية والادخارية الخدمات إلى أكثر من 000 42 مستخدم وبلغت نسبة النساء 43 في المائة من المستخدمين. وبسبب هذه النتائج المشجعة للغاية تمت زيادة الخدمات المالية في منطقة البرنامج وتوسيع انتشارها. ومن أجل ضمان استدامة الروابط الائتمانية بعد انتهاء البرنامج ما زالت هناك ضرورة للمزيد من أنشطة بناء القدرات.

إدارة البرنامج

13- مع نهاية الدورة الثانية طرأ تحسن على تمثيل الروابط من خلال إنشاء مجلس تنفيذي للروابط الوطنية ورابطة في كوليكورو (الذي لم يكن ممكناً في السابق بسبب عدم توفر العدد الكافي من الأعضاء). إضافة إلى ذلك، تم تعريف أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة في برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل بوضوح أكبر على الرغم من عدم تعديل جميع النصوص القانونية. وقامت بعثة باستعراض النصوص القانونية الأساسية. وعندما دخل مكون مرفق البيئة العالمية قيد التنفيذ، تم تبني الاتفاقيات الوطنية والإقليمية. وتم الاتفاق على قيام وكالة الاستثمار في الحكومة المحلية الوطنية في مالي باستعراض جميع أنشطة التوريد للبرنامج خلال الدورة الثالثة.

14- تم استخدام 85 في المائة من الموارد المالية للبرنامج مما يعد معدلاً جيداً للإنفاق، ولكن يعود هذا المعدل جزئياً إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية للبرنامج (البالغة أكثر من 27 في المائة من تكاليف البرنامج). وفي هذا السياق، سيكون حجم فريق تنسيق البرنامج خلال الدورة الثالثة أصغر مما كان عليه في السابق.

15- تم إنشاء وتشغيل نظام دقيق للرصد والتقييم يحتوي على العديد من المؤشرات الهامة على الرغم من ظهور بعض الصعوبات. ولا بد من إيلاء اهتمام كبير لتقوية الرصد والتقييم خلال الدورة الثالثة ليصبح من الممكن توثيق نتائج البرنامج بالكامل. وستركز الدورة الثالثة أيضاً على الدروس المستفادة وعلى نشر نتائج البرنامج.

الأداء الكلي في الدورة الثانية

16- استناداً إلى أداء البرنامج، تم تحقيق جميع المحفزات الضرورية للانتقال إلى الدورة البرامجية الثالثة كما هو موضح في الجدول التالي. وبالتالي، سينتقل البرنامج إلى الدورة الثالثة للسماح له بتعزيز إنجازاته وضمان الاستدامة أثناء مرحلة الإلغاء التدريجي لدعم الصندوق ولا سيما بعد إغلاق البرنامج.

أداء علامات القياس خلال الدورة الثانية من تنفيذ البرنامج

المحفزات	الأداء
1 – أدوار ومسؤوليات الأقسام المختلفة من الرابطة الوطنية لتنمية منطقة الساحل والروابط الإقليمية مفهومة بوضوح؛ الأطر التنسيقية قائمة وتسمح بإتخاذ القرار السريع وتسوية الاختلافات وعملية موافقة أسرع على المشروعات الصغرى. *شاركت الروابط المحلية والوطنية بشكل أكبر في أنشطة البرنامج. تم عقد حوالي 99 اجتماعاً. كان الهدف المحدد من 77 منها الموافقة على المشروعات الصغرى وتمخضت بالموافقة على حوالي 400 مشروع صغري.*	تحقق الهدف
2 – أكثر من 60 في المائة من لجان إدارة المشروع الإنتاجية تفهم بشكل كامل الإدارة المالية والأدوات المحاسبية الضرورية لرصد أنشطتها. *أظهر مسح محدد أجرته وحدة الرصد والتقييم أن 59 في المائة من المشروعات الصغرى والروابط الائتمانية التي تم مسحها تحافظ على سجلات محاسبية وإدارية صحيحة (مثل سجلات المبيعات وسجلات الدوام ولوائح الأنشطة وجرد الموجودات، الخ ..).*	تحقق الهدف
3 – أكثر من 70 في المائة من الجهات الفاعلة في برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل (الجمعيات والروابط والمشروعات وموفري الخدمات) التي طورت برنامجاً لبناء القدرات استطاعت تعبئة الموارد المطلوبة (من برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل) لتنفيذ برامجها. *تلقت جميع الجهات الفاعلة التي تقدمت بطلب لتمويل المشروعات الصغرى الدعم لبناء قدراتها في مجال إدارة وتنفيذ المشروعات الصغرى، والتحليل المالي، والنهج التشاركية، وإدارة المبادرات المجتمعية. وعلى الرغم من البدء بتعبئة الموارد الأخرى ستركز الدورة الثالثة على توفير الدعم إلى المجتمعات لهذا الغرض بهدف ضمان الاستدامة الذاتية للمشروعات الصغرى.*	تحقق الهدف جزئياً
4 – أكثر من 80 في المائة من المستفيدين يشعرون بالرضا على الأثر التي خلفته المشروعات الصغرى الإنتاجية وأنشطة إدارة الموارد الطبيعية على ظروفهم المعيشية ودخولهم وأمنهم الغذائي. *ترصد وحدة الرصد والتقييم مستويات الرضا لدى المستفيدين من خلال مسوحات التقدير الذاتي. وتوصلت إلى مستويات مرتفعة جداً من الرضا فيما يتعلق بحقول الأرز (100 في المائة)، وحدائق الخضار (82 في المائة)، ومخازن الحبوب (80 في المائة). لقد ارتفع الإنتاج إلى الحد الكافي للسماح بتسويق الفائض عن احتياجات الأمن الغذائي الأسري. وفي مجال حقول الأرز، ارتفع الدخل السنوي الأسري بحوالي 225 دولاراً أمريكياً. وبسبب إنشاء مخازن الحبوب أصبح بالإمكان تخزين القمح مما يسمح ببيع الفائض بربح وضبط الأسعار أثناء فترات النقص.*	تحقق الهدف
5 – يعتمد تنفيذ توسيع الانتشار الجغرافي للبرنامج إلى الحزام الساحلي بأكمله (موبتي وسان وكايز) على توفر التمويل الإضافي من الجهات المانحة الأخرى. *خلال الدورة الثانية تم توسيع انتشار الأنشطة إلى سان وموبتي. ومن خلال التمويل من منحة مرفق البيئة العالمية سيتم تعزيز الأنشطة في موبتي أثناء الدورة الثالثة. ولا بد من تحديد التمويل الإضافي من أجل توسيع انتشار الأنشطة إلى كايز.*	تحقق الهدف جزئياً
6 – يعد معدل الاسترداد كافياً لاستمرار الجدوى الاقتصادية للروابط الائتمانية/الادخارية. *تتراوح معدلات الاسترداد لروابط الائتمان والتوفير بين 96 و100 في المائة مما يعد معدلاً مقبولاً لضمان الجدوى الاقتصادية لمؤسسات التمويل الصغري.*	تجاوز الهدف التوقعات
7 – تضمن أدوات الاتصالات التي وضعها البرنامج تدفق المعلومات ونتائج البرنامج. *تم تطوير وتنفيذ استراتيجية فاعلة للاتصالات على المستويين المحلي والوطني كما هو مذكور في الفقرتين 8 و9. هناك تبادل منتظم للمعلومات الارتجاعية حول تنفيذ المشروعات الصغرى على المستوى المحلي مع أصحاب المشروعات الصغرى والحكومات المحلية وموفري الخدمات المحلية مما يضمن نشر نتائج البرنامج. ستقدم وحدة دعم الحوار السياساتي، التي تأسست من خلال منحة مرتبطة ببرنامج الاستثمار في المناطق الشمالية والتنمية الريفية، المساعدة إلى برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل لتعزيز جميع استراتيجيات الاتصالات ونشر المعلومات.*	تحقق الهدف

رابعاً – الدروس المستفادة وتركيز الدورة الثالثة

17- يتمثل هدف الدورة الثالثة من التنفيذ في تعزيز الإنجازات المحرزة في الدورتين الأولى والثانية وضمان استدامة الأنشطة بعد توقف الدعم من برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل.

بناء القدرات

18- على الرغم من الأنشطة العديدة التي تهدف إلى زيادة مستويات التعليم وبناء قدرات مشغلي المشروعات الصغرى (التقنية والأخرى)، ما زال العديد من الجمعيات المجتمعية بعيداً عن الاستقلالية ويتجه نحو الاعتماد الكبير على التمويل والخبرات التقنية من البرنامج. وبالتالي لابد للدورة الثالثة من التركيز على تعزيز الاكتفاء الذاتي لها ومساعدتها تدريجياً على الاعتماد على الرابطات الرأسية للحصول على النصح المؤسسي والتقني بدلاً من البرنامج. ومن أجل ضمان قيام الرابطات الرأسية بتقديم الخدمات الملائمة لابد للبرنامج من التركيز على بناء قدراتها المؤسساتية والتقنية لاسيما قدرتها على التخطيط وإجراء محادثات التمويل وتوفير الخدمات إلى الأعضاء وتمثيل مصالحهم في عملية التنمية المحلية.

الاتصالات

19- نظمت دورة البرنامج الثانية حملات إعلامية قصيرة متميزة حققت ظهوراً جيداً لأنشطة وخدمات البرنامج. ولكن لن يضمن هذا النوع من الأنشطة بمفرده استدامة أنشطة البرنامج. ومن أجل تحقيق الاستدامة من الضروري قيام البرنامج بتأسيس نظام لتبادل المعلومات والاتصالات بين المشروعات الصغرى والمنظمات المجتمعية والرابطات الرأسية والمجموعات الأخرى. ولن يوفر نظام كهذا الوصول إلى المعلومات المالية والتقنية الضرورية التي تسمح للمشروعات الصغرى والمجوعات الأخرى بإدارة أنشطتها بفعالية فحسب وإنما سيعطي هذه الجهات الفاعلة أيضاً ظهوراً أكبر مما يترتب عليه جذب المزيد من الأعضاء الجدد.

الدخول الأسرية والأمن الغذائي

20- بينما أشار 90 في المائة من المزارعين إلى نمو مستويات إنتاجهم ودخولهم نتيجة لأنشطة البرنامج، ما زالت الحاجة قائمة لبذل المزيد من الجهود لزيادة إنتاجية وأرباح المشروعات الصغرى. إضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتوفير المزيد من المساحات التخزينية للسماح بالبيع اللاحق للقمح مما سينتج عنه ارتفاع الدخول وتحسين الأمن الغذائي.

مؤسسات التمويل الصغري اللامركزية

21- على الرغم من المعدل الجيد جداً لاسترداد القروض (الذي يتراوح من 96 إلى 100 في المائة) إلا أنه من الضروري أن يركز البرنامج على مساعدة المشروعات الصغرى على تحقيق عوائد أفضل على استثماراتها من خلال تخفيض تكاليفها التشغيلية. وسيقدم البرنامج المزيد من بناء القدرات التقنية والتدريب في مجال أنشطة جمع التبرعات من أجل جعل الروابط الائتمانية والتوفيرية مستدامة ذاتياً بشكل كامل.

التمايز بين الجنسين

22- شجع برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل إنشاء المشروعات الصغرى بمشاركة النساء والشباب من خلال تمويل الأنشطة المعنية بشكل خاص بهذه المجموعات مثل تسمين الحيوانات وتربية الدجاج. إضافة إلى ذلك، ومن أجل ضمان مشاركة النساء في أنشطته قدم البرنامج الدعم لتأسيس الرابطات الرأسية ضمن منظمات المزارعين التي تقودها النساء في سيغو وكوليكورو وسان. واستناداً إلى هذا النجاح سيستمر البرنامج في إيلاء أولوية لمشاركة النساء والشباب في أنشطته. وسيعمل بشكل خاص للبحث عن الحلول الكفيلة بتوفير الوقت على النساء ليتمكن من استغلاله في الأنشطة المولدة للدخل، على سبيل المثال من خلال تركيب المزيد من الآبار في منطقة البرنامج مما يقلص الزمن الذي تقضيه النساء في جلب الماء.

الرصد والتقييم وإدارة البرنامج

23- لقد أظهرت الدروس المستفادة من الدورات السابقة أهمية الرصد والتقييم لنجاح تنفيذ البرنامج. ومن أجل ضمان متابعة أفضل، سيضع البرنامج أهمية أكبر على الرصد المنتظم للمؤشرات المحددة والقابلة للقياس والتحقيق والتوصيف، الهامة والواقعية والمحددة بجدول زمني والقابلة للتقصي والاستهداف. وسيرصد أيضاً بشكل وثيق النواحي الإدارية والمالية والتشغيلية للبرنامج.

خامساً – التوصيات والاستنتاجات

24- يتمثل أهم هدف للدورة الثالثة للبرنامج في تعزيز انجازات الدورتين الأولى والثانية، وبمساعدة التمويل من مرفق البيئة العالمية، توسيع انتشار أنشطة البرنامج إلى موبتي خلال السنوات الست القادمة.

25- يتوجب على برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل إيلاء الاهتمام الكبير إلى عملية اللامركزية ليضمن دمج المؤسسات التي أنشأها في الشبكات الاجتماعية وجعلها جزءاً لا يتجزأ من الأطر القانونية.

26- يوصى بأن تتركز الأنشطة خلال الدورة الثالثة في موبتي لتحقيق أفضل النتائج الممكنة وتقليص الزمن المتوقع لتنفيذ الأنشطة في المناطق الأخرى التي يغطيها البرنامج.